

Al Meera  الميرة

20

تقرير مجلس الإدارة
تقرير الحوكمة الثاني عشر



الأكثر تميزاً وقرباً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣

تقرير مجلس الإدارة



تقرير مجلس الإدارة

لقد تمكنت شركة الميرة من تحقيق إيرادات تشغيلية جيدة بفضل من الله تعالى فقد تجاوز إجمالي مبيعات شركة الميرة للمواد الاستهلاكية ٢,٨ مليار ريال قطري محققة أرباحاً إجمالية قدرها ٥٥١,٤ مليون ريال قطري وبعائد على السهم يقدر ب ٠,٩٨ ريال قطري عن الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ على الرغم من الظروف المحيطة، والتي كان لا بد فيها من اتخاذ قرارات جازمة ومؤثرة في آن واحد، وذلك بالاعتماد على توجيهات مجلس إدارة الشركة، وبجهود الإدارة التنفيذية والإدارات المتخصصة.

إنه في ظل هذه التغييرات حرصنا على تعزيز إيرادات الشركة لدعم أدائها في السوق واستطعنا بعون الله أن نحافظ على وتيرة متوازنة في إيرادات الشركة التشغيلية الناجمة عن عمليات البيع بالتجزئة وعمليات التأجير وذلك بسعي دؤوب نحو تحقيق نسب مبيعات وتأجير عالية في فروع الميرة.

انطلاقاً من رؤيتنا، واصلنا الوفاء بالتزامنا توفير أفضل المنتجات الطازجة والسلع الغذائية الضرورية عالية الجودة بأسعار تنافسية لجميع أفراد المجتمع عبر تأمين قنوات نقل وخدمات لوجستية موثوقة كي نضمن عدم انقطاع الإمدادات لكل من السلع المحلية والمستوردة كما ساهمت شركة الميرة في دعم المنتجين المحليين من أجل الوصول بمنتجاتهم إلى قاعدة عملائنا الكبيرة، وذلك بالتوازي مع مشاركتنا في عدة مبادرات مثل «صنع في قطر»، ومهرجان الخضروات والفواكه المحلية ومهرجان الرطب السنوي، دعماً للمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة كذلك الأستمرار في إطلاق عروضنا الترويجية والسحوبات والمبادرات بين الحين والآخر.

وعلى صعيد خططنا التوسعية الطموحة، شهد عام ٢٠٢١ افتتاح أربعة فروع جديدة - فرعين للبيع بالتجزئة وآخرين للبيع بالجملة. تم افتتاح فرعي البيع بالتجزئة في الأصمخ مول بمنطقة السد ومنطقة جريان جنيجات بالإضافة إلى فرعي البيع بالجملة بمنطقة السيلية- الريان، وسوق الوكرة المركزي، وبذلك يصل إجمالي عدد فروعنا إلى ٦٠ فرعاً .

بعد إطلاقها في عام ٢٠٢٠، تطوّرت الميرة أونلاين، منصتنا للتجارة الإلكترونية، بشكل أكبر خلال العام الماضي خاصة بعد إقبال الزبائن المتزايد على التسوق عبر الإنترنت وخدمة التوصيل للمنازل.

كما نجحت الميرة خلال عام ٢٠٢١ في تحقيق وفر كبير في مصروفاتها التشغيلية والإدارية مقارنة بعام ٢٠٢٠، نتيجة السياسة التي انتهجتها الشركة للوصول إلى معدل متوازن ومستدام لتكاليف الشركة التشغيلية لتعزيز ربحية الشركة ورفع معدلات عوائدها، حيث ساهم ذلك الأمر بشكل كبير في تقليل الآثار السلبية الناجمة عن وباء كورونا الذي أدى بدوره إلى انخفاض عدد السكان في دولة قطر.

ومع دخولنا عام ٢٠٢٢ يقودنا الأمل إلى مزيد من الفرص الواعدة للنمو والتوسع، لاسيما أن أنظار العالم أجمع تتجه صوب دولة قطر حالياً ترقباً لانطلاق نهائيات بطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢TM التي طال انتظارها. وباعتبارها منفذ التجزئة الأكبر بالدولة، تفخر شركة الميرة بمشاركتها في التنظيمات والإستراتيجيات الخاصة بهذا الحدث.

ومن هذا المنطلق، قمنا بتوقيع اتفاقية نتولى بموجبها مهمة بيع المنتجات الرسمية المعتمدة للبطولة، مما جعل الميرة في مقدمة محلات البيع بالتجزئة التي تقدّم للعملاء المنتجات الرسمية المعتمدة لكأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢TM قبل عام تقريباً من انطلاق الحدث العالمي.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرنا في مجلس إدارة شركة الميرة للمواد الاستهلاكية ش.م.ع.ق أن نقدم لكم تقرير الحوكمة الثاني عشر لعام ٢٠٢٢، عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، الذي يُشكل جزءاً من تقريرنا السنوي الصادر عن الشركة.

و دوماً ما تعكف شركة الميرة على ترسيخ مبادئ الحوكمة، وتطبيق أعلى معايير العدالة، النزاهة والشفافية، إيماناً منا بأن العمل وفقاً لهذه المبادئ والمعايير هو السبيل الأمثل إلى حسن الإدارة والحكم الرشيد الرامي إلى تعزيز مفاهيم الإلتزام.

وقد عمل مجلس الإدارة، والإدارة العليا، على دراسة الأنظمة الخاصة بالحوكمة والإشراف على تطبيقها في الميرة، للتأكد من كفايتها لتلبية جميع متطلبات الجهات المختصة في دولة قطر، وعلى ضوء إتباعنا لأفضل الممارسات للإمتثال.

نضع بين أيديكم هذا التقرير الذي يمثل الإفصاح السنوي عن أنظمة وممارسات الحوكمة، وفقاً لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

نيابة عن مجلس إدارة شركة الميرة و الإدارة العليا، نشكر جميع المساهمين على ثقتهم المستمرة في شركة الميرة.

عبدالله بن عبدالعزيز عبدالله تركي السبيعي

رئيس مجلس الإدارة

تقرير الحوكمة الثاني عشر لسنة ٢٠٢١

١. تقرير حوكمة الشركة

تطوي حوكمة الشركة على نظام داخلي يشمل السياسات، والأفراد والعمليات بهدف تحقيق مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، من خلال التوجيه الفعال ومراقبة الأنشطة الإدارية باستخدام الإدارة الرشيدة بالإضافة الى الموضوعية والنزاهة.

نحن في شركة الميرة ملتزمون بتلبية احتياجات عملائنا لأننا نعتقد أنها ستضمن تلبية تطلعات أصحاب المصلحة الآخرين، كما نؤمن بأن حوكمة الشركات الجيدة توفر طريقة فعالة للوفاء بكل من تطلعات العملاء وأصحاب المصالح، نحن نؤمن بأن حوكمة الشركات هي ممارسة منهجية مستمرة وليست مجرد إلزام قانوني.

ومن أجل خدمة عملائنا وشركائنا بشكل أفضل، تلتزم شركة الميرة بتطوير ودعم إطار حوكمة للشركة يعكس أعلى معايير الرقابة والاستقلالية والشفافية. إن الإطار التوجيهي لإنشاء بنية حوكمة الشركة تم توفيره من خلال نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الذي أصدرته هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA CGC) الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، في حين أن المرجعية العامة هي للقوانين المعمول بها والأنظمة الأخرى لدولة قطر وبورصة قطر، بالإضافة الى أفضل ممارسات أنظمة الحوكمة الدولية المعترف بها.

يسلط تقرير الحوكمة الضوء على العناصر الرئيسية لنظام الحوكمة وقد صمم ونفذ ليحتوي على متطلبات الحوكمة في شركة الميرة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٢. تقييم مجلس الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتولى مجلس إدارة شركة الميرة للمواد الاستهلاكية ش.م.ع.ق («الشركة») والشركات التابعة لها («المجموعة») المسؤولية الكاملة لإنشاء والحفاظ على الرقابة الداخلية الكاملة المعمول بها لإعداد التقارير المالية (ICOFR). إن الضوابط الداخلية المعمول بها لإعداد التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير ضمان معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للشركة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). حيث يتضمن ICOFR ضوابط الإفصاح والإجراءات المصممة لمنع واكتشاف الأخطاء في اعداد التقارير المالية.

مخاطر إعداد التقارير المالية:

تتمثل المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية في إما أن البيانات المالية الموحدة لا تقدم عرضاً حقيقياً وعادلاً بسبب

الأخطاء غير المقصودة، أو المتعمدة «الإحتيال»، أو بسبب عدم نشر البيانات المالية الموحدة في الوقت المناسب. ينشأ عدم وجود عرض عادل عندما يحتوي واحد أو أكثر من البيانات المالية أو الإفصاحات على أخطاء قد تكون جوهرية. تعتبر الأخطاء جوهرية إذا كان بإمكانها بشكل فردي أو جماعي، التأثير على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على تلك البيانات المالية الموحدة.

للحد من هذه المخاطر في إعداد التقارير المالية، أنشأت شركة الميرة الضوابط الداخلية المعمول بها لإعداد التقارير المالية ICOFR بهدف تقديم ضمان معقول وليس مطلق ضد الأخطاء الجوهرية، وقد أجرت الإدارة تقييماً رسمياً لفعالية تصميم وتنفيذ وتشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بناء على الإطار والمعايير المحددة في الرقابة الداخلية – الإطار المتكامل (٢٠١٣): الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي (Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission COSO).

كما أوصت COSO بوضع أهداف محددة لتسهيل تقييم تصميم وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. نتيجة لذلك، عند إنشاء الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية ICOFR، إعتمدت الإدارة أهداف البيانات المالية التالية وفقاً للآتي:

- الوجود أو / الحدوث – الموجودات والمطلوبات موجودة فعليا والمعاملات قد حدثت.
- الاكتمال: - يتم تسجيل جميع المعاملات، يتم تضمين أرصدة الحسابات في البيانات المالية الموحدة.
- التقييم / القياس - يتم تسجيل الأصول والخصوم والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة.
- الحقوق والالتزامات والملكية - يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كموجودات ومطلوبات .
- العرض والإفصاح - التصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية بشكل مناسب.

مع ذلك، فإن أي نظام للرقابة الداخلية بما في ذلك ICOFR، بصرف النظر عن مدى حسن إدارته وتشغيله، يمكن أن يوفر فقط ضماناً معقولاً ولكن ليس مطلقاً لتحقيق أهداف نظام التحكم هذا، وعلى هذا النحو قد لا تمنع ضوابط الكشف والإجراءات أو الأنظمة الخاصة ب ICOFR جميع الأخطاء والاحتيال. علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الضوابط حقيقة وجود قيود على الموارد، ويجب الأخذ في الاعتبار فوائد الضوابط بالنسبة لتكاليفها.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

يتحمل مدراء الإدارات والوظائف مسؤولية تنسيق الأنشطة التشغيلية الخاضعة لسيطرتهم بحيث تتوافق مع إستراتيجية شركة الميرة للمواد الاستهلاكية وأن تكون متوافقة مع جميع السياسات الداخلية «على جميع المستويات/ مجموعة الأعمال، الوظيفة والبلد» واللوائح والقوانين الخارجية التي تنطبق على الأعمال والوظائف.

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام الرقابة الداخلية المعمول بها لإعداد التقارير المالية ICOFR من قبل جميع وظائف الأعمال والدعم مع المشاركة في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تقوم عليها البيانات المالية. نتيجة ذلك، ينطوي تشغيل نظام الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية ICOFR على الموظفين القائمين على وظائف مختلفة في جميع أنحاء المجموعة.

ضوابط الحد من مخاطر الأخطاء في التقارير المالية

يتكون نظام الضوابط الداخلية المعمول بها لإعداد التقارير المالية ICOFR من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف الى التقليل من مخاطر الأخطاء في البيانات المالية الموحدة. يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل و هي تشمل تلك الضوابط التي:

- تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف ضمن السياسات والاجراءات المكتوبة، أو الفصل بين الواجبات.
- تعمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية.
- تكون وقائية أو كشفية في طبيعتها.
- لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة نفسها. تشتمل الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الموحدة على ضوابط على مستوى الكيان وضوابط عامة لتكنولوجيا المعلومات مثل الوصول إلى الانظمة، في حين أن ضوابط التحكم التي لها تأثير مباشر يمكن أن تكون، على سبيل المثال، تسوية الأرصدة والتي تؤثر بشكل مباشر على المركز المالى.
- تتضمن ميزة المكونات الالية و/أو اليدوية. أن الضوابط الآلية هي وظائف تحكم مدمجة في عمليات النظام تعمل بشكل تلقائي مثل الفصل الذي يفرضه التطبيق على ضوابط العمل وفحص إكتمال ودقة المدخلات. أما الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل الترخيص بالمعاملات.

قياس تصميم وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية:

قامت المجموعة بعملية تقييم لنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR للسنة المالية ٢٠٢١، وتضمنت عملية التقييم مدى كفاية التصميم، ومدى فعالية التنفيذ والتشغيل لنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR وتم أخذ التالي في الاعتبار:

- خطر الأخطاء في بنود البيانات المالية الموحدة، مع الأخذ في الاعتبار بعض العوامل مثل الأهمية الجوهرية وقابلية عدم توفر أخطاء في البيانات المالية.
- قابلية تحديد الضوابط المحددة للفشل، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى التحكم المطلوب.

تحدد هذه العوامل، بشكل إجمالي، طبيعة ومدى الأدلة التي تتطلبها الإدارة من أجل أن تكون قادرة على تقييم ما إذا كان تصميم وتشغيل نظام الضوابط الداخلية على التقارير المالية ICOFR فعالاً أم لا، يتم إنشاء الأدلة نفسها من إجراءات متكاملة ضمن المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصاً لأغراض تقييم نظام الضوابط الداخلية على التقارير المالية. تُشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضاً مكوناً مهماً للتقييم. حيث أن هذه الأدلة قد تثير إهتمام الإدارة أو قد تثبت النتائج.

تضمن تقييم الإدارة مراجعة للضوابط المتعلقة بالعمليات التالية:

- الإيرادات
- عملية إغلاق وترحيل البيانات الختامية
- الخزينة
- الاستثمارات
- رواتب الموظفين
- الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة
- المشتريات والمصروفات
- الجرد وإدارة المخزون
- إيرادات الإيجار
- الشهرة

تضمنت عملية التقييم أيضاً تقييماً لتصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على مستوى الكيان والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط الإفصاح.

النتيجة:

نتيجة لعملية تقييم التصميم والتطبيق وعملية تقييم فعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية - ICOFR ، لم تحدد الإدارة أي نقاط ضعف جوهرية وخلصت إلى أن نظام الرقابة الداخلية على الضوابط المالية قد تم تصميمه بشكل مناسب وتنفيذه وتشغيله بشكل فعال من جميع النواحي الجوهرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ، وعدم وجود نقاط ضعف كبيرة قد تؤثر على المركز المالي للمجموعة خلال العام ٢٠٢١ .

٣. تقرير مجلس الإدارة حول إلتزام الشركة لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية المطبقة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بتوجيه من مجلس الإدارة ، عملت شركة الميرة على تطوير وتحقيق الامتثال المطلوب بموجب نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية . حيث تعاقدت شركة الميرة مع شركة استشارية دولية متخصصة للعمل بشكل مشترك مع المسؤولين المعنيين في الشركة للتوفيق بين الشركة ومتطلبات النظام. ولقد شارك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في الشركة في الجهود المبذولة للامتثال لأحكام النظام والقوانين ذات الصلة على أساس مبدأ الشفافية والعمل التعاوني. تتحمل في المقام الأول إدارة شركة الميرة مسؤولية وجود ضوابط وعمليات داخلية فعالة تضمن تحقيق الامتثال لكافة سياسات الحوكمة والحفاظ على هذا الامتثال الذي يخضع للرقابة من جانب إدارة الشؤون القانونية ولجنة التدقيق والمخاطر.

بناءً على مراجعة مجلس إدارة الشركة و الإدارة التنفيذية العليا ، فقد إلتزمت شركة الميرة بتطبيق قوانين وتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية، ذات الصلة بما فيها مبادئ وأحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الذي أصدرته هيئة قطر للأسواق المالية وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. كما ستواصل الشركة جهودها للعمل على ضمان استمرارية الامتثال لأحكام النظام.

٤. المساهمون

إن شركة الميرة تحترم قيمة حقوق مساهميها وتقديرها، وقد أرست آليات إدارة حقوق المساهمين في النظام الأساسي للشركة لضمان احترامها بطريقة عادلة ومنصفة. فالحقوق المنصوص عليها للمساهمين في النظام الأساسي للشركة تشمل على وجه التحديد أمور منها، الأولوية في إكتتاب أسهم شركة الميرة، والوصول إلى سجلات الملكية، و حق حضور الجمعية العامة السنوية العادية وغير العادية، وممارسة حقوق التصويت وتفويض حقوق التصويت إلى الوكلاء، وتوزيع الأرباح وفقاً للجمعية العامة العادية، وطلب عقد إجتماع الجمعية العامة، ووضع ومناقشة جدول أعمال إجتماع الجمعية العامة، وحق الحصول على الردود على الأسئلة المطروحة، وطريقة التصويت لانتخاب المجلس، والمشاركة في القرارات الرئيسية من خلال الجمعية العامة العادية، وما إلى ذلك.

٥. معلومات المساهمة

تأسست شركة الميرة للمواد الاستهلاكية كشركة مساهمة قطرية وفقاً لأحكام القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٤ بتحويل الجمعيات التعاونية إلى شركة مساهمة قطرية. بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٠٥ تم إصدار القرار رقم ٤٠ لعام ٢٠٠٥ من قبل وزارة الإقتصاد والتجارة لتأسيس الشركة وفقاً لأحكام المادة رقم ٦٨ من القانون رقم ٥ لعام ٢٠٠٢ بشأن الشركات التجارية ونظام التأسيس الخاص بها. وقد تم توفيق أوضاع الشركة بموجب قرارات اجتماع الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠١٦م. بموجب القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥م بإصدار قانون الشركات التجارية واحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدل.

رأس مال الشركة هو ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري، مقسم إلى ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم، بقيمة اسمية ١ ريال قطري للسهم الواحد.

تم إدراج شركة الميرة في سوق قطر للأوراق المالية بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٩ (مؤشر رمز شركة الميرة هو: MERS) على قائمة الإدراج في ضوء المساهمة التالية:

المساهمون	عدد الأسهم المملوكة	نسبة المساهمة
شركة قطر القابضة	٥٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٦%
كافة مساهمين القطاع الخاص	١٤٨,٠٠٠,٠٠٠	٧٤%

يحدد النظام الأساسي المعدل للشركة بأن شركة قطر القابضة تمتلك ٢٦٪، وأن إجمالي عدد الأسهم التي يمتلكها أحد المساهمين يجب ألا تتجاوز ٥٪ من إجمالي أسهم الشركة. وعلية نود أن نوضح عن نسبة مساهمة الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، حيث تمتلك ٧,٣ ٪ أي ما يُعادل ١٤,٥٦١,٠١٧ سهم من إجمالي أسهم الشركة

وحرصاً من الشركة على الإلتزام بالنسبة القصوى لما يمكن أن يمتلكها أي مساهم في الشركة، فإن شركة الميرة وبغرض مراجعة سجل المساهمين تقوم بالحصول معلومات على صحيحة ونسخة محدثة من سجل المساهمين و يتم الاحتفاظ بها لدى الشركة.

٦. مجلس الإدارة ، لجان المجلس والإدارة التنفيذية العليا

يتولى مجلس الإدارة الإشراف على حوكمة شركة الميرة، كما أنه يتولى مسؤولية الإشراف على الأنشطة التجارية والعمليات وإدارة شؤون الشركة بشكل فعال.

وظائف ومهام مجلس الإدارة محددة في النظام الأساسي للشركة، وضمن إطار الحوكمة، وهي محددة بشكل أوسع في ميثاق مجلس الإدارة. إمتثالاً لنظام الحوكمة الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية المادة رقم (٨)، ويمكن الإطلاع على ميثاق مجلس الإدارة في موقع الشركة الإلكتروني .

من أجل توفير وسيلة منظمة ومحددة لتحقيق أهداف الشركة والقيام بتحديد المسائل المتخصصة والمحددة في الوقت المناسب، قام مجلس إدارة الشركة بتشكيل لجان المجلس التالية بما يتوافق مع نظام حوكمة الشركات:

- لجنة التدقيق والمخاطر
- لجنة التشريعات والمكافآت
- لجنة المناقصات و المزايدات

لمزيد من التفاصيل حول لجان المجلس يرجى الإطلاع على البند رقم (٨) بهذا التقرير.

إضافة الى ذلك، قام مجلس الإدارة بتفويض مهام إدارة الشركة اليومية للرئيس التنفيذي، بموجب توجيهات وصلاحيات مفوضة محددة، وتظل المسؤولية النهائية لدى مجلس الإدارة. بعض الواجبات والمهام التي تم تفويضها للرئيس التنفيذي هي كالتالي :

- وضع وتنفيذ إستراتيجية الشركة وخطط العمل الرئيسية التي تعكس الأهداف والأولويات طويلة الأجل.

- تنفيذ إطار حوكمة الشركات الذي إعتمد من مجلس الإدارة

- تحمل المسؤولية الكاملة أمام مجلس الإدارة لجميع جوانب عمليات شركة الميرة

- بناء والحفاظ على فريق إدارة فعال.

- ضمان التخطيط التشغيلي الكافي وإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.

- رصد عن كثب للعمليات والنتائج المالية وفقاً للخطط والموازنات

- تمثيل شركة الميرة للعملاء الرئيسيين، والجمعيات المهنية، ومقدمي الخدمات والمنظمين، والحفاظ على علاقات عامة داخلية وخارجية فعالة والتصرف، بالتعاون مع رئيس مجلس الإدارة، كمسؤول إتصال معتمد من شركة الميرة مع وسائل الإعلام من أجل التصريحات الصحفية.

- نشر مبادرات شركة الميرة

يمكن الاطلاع على مؤهلات وخبرات الرئيس التنفيذي في الملحق رقم ٢

٧. تفويض المهام

تم توثيق تفويض السلطات والأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل الوظائف في وثائق الحوكمة، مع وجود حدود واضحة للسلطة بالإضافة للإحترام الصارم لمبدأ التوقيع المزدوج، والضوابط الرقابية على الترخيص للصفقات التجارية. كما إعتد مجلس الإدارة الإجراءات والسياسات التشغيلية ، وفقاً للدراسات المتخصصة التي قام بها مجموعة من الخبراء الإستشاريين وستستمر الشركة في متابعة تحديث موثيق العمل وسياسات وممارسات الحوكمة بالشركة بحسب اي تعليمات أو متطلبات جديدة.

٧.١. ميثاق المجلس

أعد المجلس ميثاق مجلس الإدارة ليعكس متطلبات قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم ٥ لعام ٢٠١٦ ،ويحدد ميثاق مجلس الإدارة مهام المجلس وواجباته ومسؤوليته المتعلقة بالعمل والمساعدة عن طريق ممارسة صلاحياته لتحقيق أهداف الشركة. يتم نشر ميثاق المجلس على موقع الشركة للرجوع إليه بشكل عام من قبل أصحاب المصلحة.

٧.٢. مدونة قواعد السلوك المهني

يرى المجلس بأن العمل وفقاً لأعلى مستوى من الأمانة والنزاهة أمر بالغ الأهمية لحماية مصالح شركة الميرة، ومساهميتها، وفعاليتها لذا يلتزم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بأعلى معايير النزاهة والسلوك المهني في ممارسة الأنشطة التشغيلية. وفقاً لقواعد السلوك المهني المعتمدة من جانب المجلس .

٧.٣ تكوين المجلس

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتألف مجلس إدارة شركة الميرة من ٧ أعضاء، عضوان منهم يتم تعيينهم من جانب شركة قطر

القابضة من بينهما رئيس المجلس. بينما ينتخب المساهمين بقية الأعضاء الخمسة عن طريق الإقتراع السري والذي شمل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة.

ويمكن الحصول على تفاصيل إضافية عن أعضاء مجلس الإدارة متضمنة في الجزء الخاص بأعضاء مجلس الإدارة لهذا التقرير في الملحق رقم ١

أعضاء مجلس الإدارة (الدورة ٢٠١٩ – ٢٠٢٢)

الرقم	الاسم	الصفة	التعيين الأول	التمثيل	نوع العضوية	الأسهم عند الترشيح	الأسهم كما في ٢٠٢١
١	المهندس/عبدالله بن عبدالعزيز عبدالله تركي السبيعي	الرئيس	مارس ٢٠١٩	شركة قطر القابضة	غير مستقل	لا ينطبق	لا ينطبق
٢	السيد/علي بن هلال علي عمران الكواري	نائب الرئيس	مارس ٢٠١٩	شركة قطر القابضة	غير مستقل	لا ينطبق	٤,٢٤٠
٣	الأستاذ الدكتور/ خالد إبراهيم السليطي	عضو	مارس ٢٠١٩	المساهمين	مستقل	٢,٠٠٠	٢٢١,٢١٠
٤	السيد/محمد هاشم عبدالله المصطوفي الهاشمي	عضو	مارس ٢٠١٦	المساهمين	مستقل	٣٦,٥٠٠	٢٣,٦١٠
٥	الشيخ/ نايف بن عيد بن محمد ال ثاني	عضو	مارس ٢٠١٩	المساهمين	مستقل	٦٩,٥٠٠	٧,٠٦٠
٦	السيد/هتمي علي خليفة الهتمي	عضو	أبريل ٢٠١٩	المساهمين	غير مستقل	٢٠,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠
٧	السيد/ عيسى خالد عيسى المسلماني	عضو	أبريل ٢٠١٩	المساهمين	مستقل	٢٠٠٠	-

٧.٤. إجتماعات المجلس

يجتمع مجلس إدارة الشركة بشكل دوري ومنتظم، حيث يجب أن لا يقل عدد إجتماعات المجلس عن (٦) إجتماعات سنوياً، وقد عقد مجلس إدارة شركة الميرة (٨) إجتماعات خلال العام ٢٠٢١.

إجتماعات المجلس	تاريخ الاجتماع	عدد الحاضرين	عدد الغائبين
١	١٨-يناير-٢١	٧/٦	١
٢	٢٢-فبراير-٢١	٧/٧	٠
٣	٢٨-أبريل-٢١	٧/٧	٠
٤	٢٩-يوليو-٢١	٧/٥	٢
٥	١١-أغسطس-٢١	٧/٦	١
٦	٢٤-سبتمبر-٢١	٧/٦	١
٧	١٥-نوفمبر-٢١	٧/٦	١
٨	١٣-ديسمبر-٢١	٧/٤	٣

٧.٥. أهم أنشطة مجلس الإدارة خلال العام ٢٠٢١:

خلال العام ٢٠٢١، قام مجلس الإدارة بالإشراف على تنفيذ عدد من المبادرات ومناقشة واعتماد عدد من الموضوعات ، من ضمنها:

- اعتماد البيانات المالية الموحدة والمدققة للسنة المالية ٢٠٢٠.
- اعتماد الموازنة التقديرية للسنة المالية ٢٠٢١
- المصادقة على جدول اعمال الجمعية العامة العادية للعام ٢٠٢١ عن السنة المنتهية ٢٠٢٠
- المصادقة على بعض العطاءات.
- مناقشة تحديث / تطوير العمليات التشغيلية في الشركة.
- مناقشة بعض المبادرات الاستثمارية في شركة الميرة.
- مناقشة بعض المسائل القانونية الخاصة بشركة الميرة.
- مناقشة توفيق اوضاع الشركة وفقاً لتعديلات قانون الشركات التجارية رقم ٨ لسنة ٢٠٢١
- تقييم اداء الإدارة التنفيذية العليا وتقييم الأداء الشامل للشركة ككل.
- تقييم أنشطة لجان مجلس الإدارة وإستعراض تقارير عمل اللجان السنوية.

٧.٦. تعريف أعضاء مجلس الإدارة وتطوير التعليم المستمر

قامت شركة الميرة بتطوير برنامج تعريف و برنامج تعليمي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد بمجرد تعيينهم، لجعلهم أكثر إلماماً مع جميع جوانب الأنشطة التجارية في الميرة، هيكل الشركة، الإدارة وجميع المعلومات الأخرى التي تساعد في تمكين أعضاء المجلس من تحمل مسؤولياته ، قامت شركة الميرة بتنظيم برنامج تدريبي عن العام ٢٠٢١ لأعضاء مجلس الإدارة الحالي حول نظام حوكمة الشركات.

٧.٧. حظرالجمع بين المناصب

ضمنت الشركة فصل الأدوار بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، كما أن رئيس مجلس الإدارة ليس عضواً في أي من لجان المجلس. إضافة إلى ذلك، قام رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بتقديم إقرار خطي مكتوب عن العام ٢٠٢١ بعدم الجمع بين المناصب المحظورة وفقاً لأحكام المادة رقم ٧ من نظام حوكمة الشركات.

٧.٨. واجبات رئيس مجلس الإدارة

رئيس المجلس هو المسؤول عن ضمان حسن سير العمل في المجلس، بطريقة مناسبة وفعّالة بما في ذلك إيصال المعلومات بشكل كامل ودقيق وفي الوقت المناسب إلى أعضاء مجلس الإدارة، أن واجبات ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة تشمل على سبيل المثال وليس الحصر ، رئاسة المجلس، والاجتماعات العامة، وضمان سير فعّال لإجتماعات المجلس، وتشجيع أعضاء المجلس على المشاركة الفعّالة، الموافقة على جدول أعمال إجتماعات المجلس، وتسهيل التواصل الفعال مع المساهمين وإيصال آرائهم إلى مجلس الإدارة، وتقييم أداء المجلس بشكل سنوي.

٧.٩. التزامات أعضاء مجلس الإدارة

إن أعضاء مجلس الإدارة ملتزمون بواجباتهم ومسؤولياتهم المستحقة للشركة على النحو المنصوص عليه في ميثاق مجلس الإدارة ووفقاً للقانون وبموجب المادة رقم ١٢ من نظام حوكمة الشركات على وجه التحديد .

٧.١٠. عضوية مجلس الإدارة ومؤهلات الاعضاء

خلال اجتماع الجمعية العامة العادية في مارس ٢٠١٩ ، تم انتخاب عدد (٥) أعضاء لمجلس إدارة شركة الميرة يمثلون مساهمي القطاع الخاص، في حين قامت شركة قطر القابضة بتعيين عدد (٢) أعضاء آخرين يمثلون الدولة . وتنتهي فترة ولاية مجلس الإدارة الحالي بحلول العام ٢٠٢٢. وستُعدّ انتخابات المجلس لدورته الجديدة خلال اجتماع الجمعية العامة العادية في العام ٢٠٢٢ ، ومن ثم سيخضع الاعضاء الجدد لبرنامج تعريفي حول أدوارهم ومسؤولياتهم، والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة، وغيرها من المسائل الرئيسية.

وتتولى لجنة الترشيحات والمكافآت مهمة الترشيحات وتعتمد على آلية تستند إلى معايير واضحة وموضوعية لقبول الترشيحات، حيث تتولى اللجنة اقتراح أعضاء مجلس الإدارة للانتخاب من طرف الجمعية العامة بما يراعي متطلبات قانون الشركات رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الشأن، كما تقوم بالإشراف على عملية التقييم السنوي لمجلس الإدارة ولجانته، وعلى المرشحين لعضوية مجلس الإدارة تقديم إقرار مكتوب يتم التصريح من خلاله بعدم الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها وبين عضوية مجلس الإدارة.

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالمعرفة والخبرة اللازمة لتأدية مهامهم على نحو يخدم مصلحة الشركة ويخصصون وقتهم واهتمامهم طوال مدة عضويتهم لأداء واجباتهم بصورة فعّالة. كما أنهم يلبّون شروط عضوية مجلس الإدارة كما هو منصوص عليها في المادة رقم (٥) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن

هيئة قطر للأسواق المالية. وامثالاً للمادة رقم (٦) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، فإن ثلث مجلس إدارة شركة الميرة هم أعضاء مستقلين.

الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة (شروط صحة الترشح):

يشترط في عضو مجلس الإدارة ما يلي:

١. ألا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً، وأن يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة.

٢. ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية، أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، أو في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (٤٠) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ بشأن هيئة قطر للأسواق المالية، والمادتين (٣٣٤) و(٣٣٥) من القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون الشركات التجارية، أو أن يكون ممنوعاً من مزاوله أي عمل في الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بموجب المادة (٣٥) فقرة (١٢) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه، أو أن يكون قد قضي بإفلسه، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

٣. أن يكون مساهماً، ومالكاً عند انتخابه أو خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتخابه لعدد (٢٠,٠٠٠) سهم من أسهم الشركة؛ ويجب إيداعها خلال ستين يوماً من تاريخ بدء العضوية لدى جهة الإيداع مع عدم قابليتها للتداول أو الرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله، وأن تخصص تلك الأسهم المشار إليها لضمان حقوق الشركة والمساهمين والدائنين والغير عن المسؤولية التي تقع على أعضاء المجلس، وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته، ويُعفى الأعضاء المستقلون من شرط المساهمة أو التملك لأسهم الشركة المنصوص عليه في هذا البند

٤. ألا يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاثة شركات مساهمة مراكزها الرئيسية في دولة قطر

٥. ألا يكون عضواً رئيساً لمجلس الإدارة أو نائباً للرئيس في أكثر من شركتين يقع المركز الرئيسي لكل منهما داخل دولة قطر

٦. ألا يكون عضواً منتدباً للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزها الرئيسي في دولة قطر

٧. ألا يكون عضواً في مجلسي إدارتي شركتين تمارسان نشاطاً متجانساً.

إذا فقد عضو مجلس الإدارة أياً من هذه الشروط زالت عنه صفة العضوية من تاريخ فقدانه ذلك الشرط.

٧.١١. تقييم أداء المجلس

تم إجراء عملية تقييم ذاتي للمجلس لعام ٢٠٢١ وفقاً لمتطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. لتقييم أداء المجلس واللجان المنبثقة عنه وفقاً لاستبيان محدد وضعته لجنة الترشيحات والمكافآت تتضمن معايير حول المساهمات والتفاعل، جودة المدخلات، فهم الأدوار، والمسؤوليات والمهام الرئيسية والعلاقة مع الإدارة التنفيذية العليا كما أخذت عملية التقييم في الاعتبار المكونات الرئيسية لتشكيل وتركيبه المجلس ومسؤولياته.

قام رئيس مجلس الإدارة بعمل تقييم شامل للمجلس ككل ولجانته، والإدارة العليا، لتحديد ما إذا كان المجلس ولجانته والإدارة العليا فاعلين بالشكل الأمثل. كما قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة نتائج التقييم ورفعت تقريراً إلى مجلس الإدارة يقيم الأداء العام للمجلس ولجانته للسنة المالية ٢٠٢١

٨. لجان المجلس

أنشأ المجلس ثلاثة لجان وهما لجنة التدقيق والمخاطر، ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة المناقصات والمزايدات وذلك لتسهيل أعمال المجلس والمساعدة في تنفيذ مسؤولياته وقراراته حسب متطلبات نظام الحوكمة، تشكيل لجان مجلس الإدارة هو كالتالي:

الرقم	مجلس الإدارة	التصنيف	لجنة التدقيق والمخاطر	لجنة الترشيحات و المكافآت	لجنة المناقصات والمزايدات
١	المهندس عبدالله بن عبدالعزيز عبدالله تركي السبيعي	غير مستقل	-	-	-
٢	السيد / علي بن هلال علي عمران الكواري	غير مستقل	-	-	رئيس اللجنة
٣	الأستاذ الدكتور/ خالد إبراهيم السليطي	مستقل	-	رئيس اللجنة	عضو اللجنة
٤	السيد / محمد عبدالله المصطفوي الهاشمي	مستقل	عضو اللجنة	عضو اللجنة	عضو اللجنة
٥	الشيخ/ نايف بن عبيد بن محمد ال ثاني	مستقل	رئيس اللجنة	-	-
٦	السيد / هتمي علي خليفة الهتمي	غير مستقل	-	عضو اللجنة	-
٧	السيد / عيسى خالد عيسى المسلماني	مستقل	عضو اللجنة	-	-

٨.١. لجنة التدقيق والمخاطر

تساعد اللجنة مجلس الإدارة على القيام بمهامه الإشرافية والرقابية لضمان سلامة البيانات المالية للشركة. وتقدم المشورة لمجلس الإدارة حول كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية والترتيبات التي يجب اتخاذها لإدارة المخاطر. كما

الرقم	الاسم	نوع العضوية	الصفة	التصنيف
١	الشيخ / نايف بن عبيد محمد ال ثاني	رئيس اللجنة	عضو مجلس، غير تنفيذي	مستقل
٢	السيد / محمد بن عبدالله المصطفوي الهاشمي	رئيس اللجنة	عضو مجلس، غير تنفيذي	مستقل
٣	السيد / عيسى بن خالد عيسى المسلماني	رئيس اللجنة	عضو مجلس، غير تنفيذي	مستقل
٤	السيد / السيد محمد سالم	أمين سر اللجنة	مدقق بإدارة التدقيق الداخلي	-

اجتمعت لجنة التدقيق والمخاطر ٦ مرات خلال العام المالي ٢٠٢١،

عدد إجتماعات اللجنة	تاريخ الاجتماع
١	٢١ فبراير ٢٠٢١
٢	٢٦ ابريل ٢٠٢١
٣	١٣ يوليو ٢٠٢١
٤	٨ أغسطس ٢٠٢١
٥	٢٤ أكتوبر ٢٠٢١
٦	١٤ نوفمبر ٢٠٢١

وتم توثيق مسؤوليات اللجنة في ميثاقها الحالي على النحو التالي:

■ إعادة النظر بشكل سنوي في ميثاق لجنة التدقيق والمخاطر، ميثاق التدقيق الداخلي، والتوصية إلى المجلس بالتغييرات أو التحديثات.

■ التوصية للمجلس بمرشحي مدققي الحسابات الخارجيين، والموافقة على اتعاب مدققي الحسابات الخارجيين، ومراجعة نطاق ونتائج التدقيق، ومدى فعاليته.

■ الموافقة على أي عمل غير التدقيق والتي يتعين على مدققي الحسابات الخارجيين القيام به.

■ تأكيد وضمان إستقلال وظيفة التدقيق الداخلي، ومدققي الحسابات الخارجيين، بما في ذلك مراجعة خدمات الإستشارات الإدارية، والرسوم المرتبطة بها التي يقدمها المدققون الخارجيون، كل ذلك بشكل سنوي.

أن اللجنة مكلفة أيضاً بضمان استقلالية وموضوعية وظائف التدقيق الداخلي والخارجي. ويتمتع أعضاء لجنة التدقيق والمخاطر بالخبرة اللازمة لأداء مهام اللجنة ومسؤولياتها

تتكون لجنة التدقيق والمخاطر من ٣ أعضاء وامين سر:

■ بالتعاون مع اللجان الأخرى، والإدارة، التدقيق الداخلي ومدققي الحسابات الخارجيين، تتم مراجعة المخاطر الهامة و احتمالات التعرض الموجودة، وتقييم خطوات الإدارة المتخذة للحد من هذه المخاطر على الشركة.

■ بالتشاور مع مدققي الحسابات الخارجيين ورئيس التدقيق الداخلي، يتم النظر في نطاق وخطة التدقيق الداخلي والخارجي.

■ بالتعاون مع رئيس التدقيق الداخلي ومدققي الحسابات الخارجيين، يتم مراجعة تنسيق جهود التدقيق، وضمان إكمال التغطية، وتخفيض الجهود المكررة، والإستخدام الفعّال لموارد التدقيق.

■ بالتعاون مع مدير الشؤون المالية ومدققي الحسابات الخارجيين وعند الإنتهاء من المراجعة الفصلية والفحص السنوي، تتم مراجعة القوائم المالية الربعية والسنوية المدققة والبيانات المالية المراجعة السنوية والحواشي ذات الصلة، ونزاهة التقارير المالية للشركة وفقاً للمبادئ المحاسبية المعمول بها في الشركة.

■ تتولى لجنة التدقيق والمخاطر المراجعة والتوصية إلى مجلس الإدارة، بالموافقة على النتائج المالية الربعية والسنوية

■ دراسة أي ملاحظات أو توصيات جوهرية ذات صلة من قبل المدققين الخارجيين والمدققين الداخليين مع ردود الإدارة عليها.

■ دراسة أي تغييرات جوهرية مطلوبة في خطة تدقيق المدققين الخارجيين، وأي صعوبات خطيرة أو خلافات مع الإدارة تمت مواجهتها خلال عملية التدقيق وإيجاد الحلول لها، وغيرها من المسائل المتعلقة بعملية التدقيق.

عدد إجتماعات اللجنة	تاريخ الاجتماع
١	٢٣ فبراير ٢٠٢١
٢	٢٥ فبراير ٢٠٢١
٣	٤ أبريل ٢٠٢١
٤	١ يونيو ٢٠٢١

وتتألف اللجنة من الاعضاء التالية اسمائهم :

الرقم	الاسم	نوع العضوية	الصفة	التصنيف
١	الأستاذ الدكتور/ خالد بن إبراهيم السليطي	رئيس اللجنة	عضو مجلس، غير تنفيذي	مستقل
٢	السيد /محمد عبدالله المصطوفوي الهاشمي	عضو اللجنة	عضو مجلس، غير تنفيذي	مستقل
٣	السيد / هتمي علي خليفة الهتمي	عضو اللجنة	عضو مجلس، غير تنفيذي	مستقل
٤	السيد/ عبدالله علاء الدين الحكيم	أمين سر اللجنة	موظف بالإدارة القانونية والإمتثال / أمين سر المجلس	-

أبرز مهام اللجنة المنجزة خلال العام ٢٠٢١م:

- النظر والتوصية في مكافأة الموظفين وعلاواتهم السنوية والموافقة على منح المكافآت حسب مانصت عليه سياسة شؤون الموظفين بالشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
- النظر والتوصية في مكافأة مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وسكرتير مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
- النظر في شكاوى وتظلمات بعض الموظفين المتعلقة بتقييم الأداء السنوي واتخاذ القرارات اللازمة في ضوء ما توصلت إليه من نتائج.
- رفع تقرير سنوي لمجلس الإدارة عن أداء اللجنة خلال العام ٢٠٢١ يتضمن ما قامت به من أعمال وما إنتهت إليه من توصيات.
- مراجعة تقرير التقييم الذاتي السنوي المقدم من أعضاء المجلس ورفع تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلا شاملا حول أداء المجلس.

وقد أوصت لجنة المكافآت والترشيحات في إجتماعها الثالث لسنة ٢٠٢٢، المنعقد بتاريخ ٢٢/٠٢/٢٠٢٢، بمقترح مكافآت مجلس الإدارة على ضوء المادة (١٨) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، بإجمالي مبلغ وقدره (٧,٢٨٠,٠٠٠ ريال قطري) بما لا يُجاوز سقف ٥% من صافي الربح، بعد خصم الإحتياطات و الإستقطاعات القانونية وبعد توزيع الأرباح، كما أوصت اللجنة بمكافآت الإدارة التنفيذية- للإطلاع عليها يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم (٢٥) من البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٨,٣ . لجنة المناقصات والمزايدات

تم تشكيل لجنة المناقصات والمزايدات للتأكد من أن الشركة لديها قرارات شراء فعالة. بالإضافة إلى ذلك ، يتم تنفيذ الأعمال التجارية والخدمات المكتسبة من خلال أفضل الوسائل والشروط بأقل تكلفة ممكنة، وتحدد لائحة المناقصات والمزايدات المعتمدة من المجلس اختصاصات وصلاحيات اللجنة.

- النظر والمراجعة السنوية لما يلي بالتعاون مع الإدارة ورئيس التدقيق الداخلي:
- الملاحظات الجوهرية من قبل التدقيق الداخلي خلال السنة، وردود الإدارة الملحق بها؛
- مدى كفاءة الرقابة الداخلية للشركة على نظام الإدارة والأعمال والتكنولوجيا والممارسات والمخاطر ؛
- أي تغييرات مطلوبة في النطاق المخطط من قبل رئيس التدقيق الداخلي.
- مراجعة تعاملات الشركة مع الاطراف ذات العلاقة ، والأنشطة غير الملائمة للشركة (إن وجدت). ومدى خضوعها والتزامها بالضوابط الخاصة بتلك المعاملات.
- مراجعة المسائل القانونية والتنظيمية التي قد يكون لها أثر مادي على البيانات المالية، وسياسات الإمتثال ذات الصلة، والبرامج، والتقارير الواردة من الجهات التنظيمية.
- لقاء رئيس التدقيق الداخلي ومسؤول الإمتثال، ومدققي الحسابات الخارجيين، واللجان الأخرى، والإدارة في جلسات تنفيذية منفصلة لمناقشة أية أمور تكون من الواجب مناقشتها مع لجنة التدقيق والمخاطر.
- وقد وفقت اللجنة لإتمام العديد من مهامها في عام ٢٠٢١ والتي كان أبرزها الأمور التالية:
- مراجعة عروض مكاتب التدقيق الخارجى لمراجعة بيانات السنة المالية ٢٠٢١ والتحقق من وضع الضوابط الملائمة لإختيار العرض الأنسب منها.
- اختيار شركة تدقيق خارجية مكتب ديلويت أند توش لمراجعة البيانات المالية للعام المالي ٢٠٢١.
- الاشراف على دقة وصحة البيانات المالية الموحدة للعام ٢٠٢٠ ومراجعتها.
- الاشراف على دقة وصحة البيانات المالية للربع الأول من عام ٢٠٢١ ومراجعتها.
- الاشراف على دقة وصحة البيانات المالية للنصف الأول من عام ٢٠٢١ ومراجعتها.
- الاشراف على دقة وصحة البيانات المالية للربع الثالث من عام ٢٠٢١ ومراجعتها.
- الاجتماع مع إدارة التدقيق الداخلي ومناقشة التقارير الدورية الربع سنوية (كل ثلاثة شهور) المرفوعة من إدارة التدقيق الداخلي عن أعمال الرقابة الداخلية خلال
- العام ٢٠٢١ ومتابعة ما تم إنجازه من أعمال من قبل إدارة التدقيق الداخلي طبقاً لخطة التدقيق المعتمدة.
- مناقشة تقرير إدارة التدقيق الداخلي السنوي عن العام ٢٠٢١.
- رفع التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن اعمال لجنة التدقيق الداخلي عن العام ٢٠٢١.
- مناقشة تقرير التدقيق الداخلي حول مراجعة مناقصة تطبيق مشروع البرنامج الجديد SAP.
- مناقشة وإعتماد أنظمة الضوابط الداخلية حول التقارير المالية المطبقة بالشركة بحسب متطلبات الحوكمة.
- مناقشة تقرير المخاطر المعد من جانب الشركة الاستشارية المتخصصة حول المخاطر التي تم تحديدها من قبل الإدارة التنفيذية عن الربع الاول إلى الربع الثالث.

٨,٢ . لجنة الترشيحات والمكافآت

- تعنى لجنة المكافآت والترشيحات بعدة أمور محددة بموجب ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت المعتمد من قبل مجلس الإدارة وهي تتضمن الأتي:
- دراسة وتقديم الترشيحات لشواغر مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين.
- وضع مشروع خطة التعاقب على إدارة الشركة لضمان سرعة تعيين البديل المناسب لشغل الوظائف الشاغرة بالشركة.
- تقديم مقترح وآلية لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين.
- إجراء التقييم السنوي للمجلس.

يتكون الغالبية العظمى من أعضاء اللجنة من أصحاب الخبرات الإدارية وقد عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت (٤) اجتماعات خلال العام ٢٠٢١، وكان الحضور مستوي للنياب القانوني.

وتتألف اللجنة من عدد ستة (٦) أعضاء، ومراقباً في اللجنة، بالإضافة إلى سكرتير اللجنة :

الرقم	الإسم	الوضع
١	السيد / علي بن هلال علي عمران الكواري	رئيس اللجنة
٢	الأستاذ الدكتور/ خالد بن إبراهيم السليطي	عضو اللجنة
٣	السيد/ محمد عبدالله المصطفى الهاشمي	عضو اللجنة
٤	السيد/ مدير الأصول والممتلكات	عضو اللجنة
٥	السيد/ المدير التنفيذي للإدارة المالية	عضو اللجنة
٦	مدير الشؤون القانونية	عضو اللجنة
٧	موظف التدقيق الداخلي	مراقباً في اللجنة
٨	مسؤول أول تنسيق إداري	سكرتير اللجنة

عقدت اللجنة (٢٦) اجتماع خلال عام ٢٠٢١ وتتمثل مسؤوليات اللجنة في:

- طرح الممارسات والمناقصات والمزايدات واستلام وفتح مظاريف العطاءات.
- دراسة وتقييم التقارير الفنية والمالية في ضوء ما تقترحه الجهة الطالبة وإبداء الرأي بها .
- إصدار قرارات ترسية الممارسات والمناقصات على انطب عطاء ، وفقاً للأحكام والإجراءات المنصوص عليها في «نظام المناقصات والمزايدات».
- إعداد محضر كل اجتماع يوقع من قبل رئيس اللجنة والأعضاء الحاضرين في نهاية كل اجتماع لأغراض تسجيل أعمال اللجنة وتوصياتها .

٩. أمين سر المجلس

عين مجلس الإدارة أمين سر المجلس، ويتولى أيضاً مسؤولية إضافية ك مهام المدير القانوني للشركة والامتثال .

يوفر سكرتير مجلس الإدارة الدعم الإداري لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة لضمان الالتزام بالأنظمة والقوانين وتسهيل تنفيذ مهامهم. كما يتولى التنسيق الكامل بين الرئيس وأعضاء المجلس، وبين الأعضاء فيما بينهم، وبين المجلس والجهات المعنية وأصحاب المصالح بما فيهم المساهمين والإدارة والموظفين.

أمين سر مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن ضمان اتباع الإجراءات الصحيحة للمجلس وإسداء المشورة للمجلس بشأن جميع المسائل القانونية والمسائل المتعلقة بحوكمة الشركات .

١٠. نظام الرقابة الداخلية

مجلس الإدارة مسؤول عن نظام الرقابة الداخلية في الشركة، وقد اعتمد المجلس مجموعة شاملة من الوثائق بما في ذلك الهيكل التنظيمي، وهيكل الدرجات والمرتبات، وتوصيف الوظائف، والسياسات والإجراءات، وتفويض السلطة المالي والتشغيلي لتنظيم عمليات الشركة. وقد كفل المجلس، من خلال تفويضات السلطة الموجودة، أنه لا يوجد فرد يتمتع بسلطات مطلقة .

١١. التدقيق الداخلي

لدى شركة الميرة وظيفة التدقيق الداخلي المستقل ترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة، ويتم إعداد خطة التدقيق الداخلي المبينة على المخاطر من جانب إدارة التدقيق الداخلي والموافقة عليها واعتمادها من قبل لجنة التدقيق والمخاطر والتي تغطي المجالات المختلفة من عمليات شركة الميرة. وتتمتع وظيفة التدقيق الداخلي بصلاحيات الوصول في جميع الأوقات لجميع الحسابات والدفاتر والسجلات والأنظمة والأفراد من أجل الوفاء بمسؤوليات التدقيق فيها .

تقوم إدارة التدقيق الداخلي باستعراض العمليات التجارية والتقنية لتحديد المخاطر ومراجعة الضوابط الموضوعة للحد من تلك المخاطر، وتقديم التوصيات ويتمتع فريق التدقيق الداخلي بالاستقلالية للإبلاغ بموضوعية عن أي موضوعات من دون التقيد بالتسلسل الإداري ويقوم موظفي إدارة التدقيق الداخلي برصد ودعم هيكل وأنشطة الحوكمة لضمان فعاليتها المستمرة.

ترفع إدارة التدقيق الداخلي التقارير الدورية الربع سنوية للجنة التدقيق والمخاطر وتتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، مدى الامتثال لأنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر إلى جانب الإجراءات المتخذة. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون إدارة التدقيق الداخلي مع لجنة التدقيق والمخاطر في شركة الميرة وترفع تقريراً تفصيلياً مع مجموعة من التوصيات الى لجنة التدقيق والمخاطر حول أداء الشركة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية والحد من المخاطر والامتثال .

١٢. إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن إدارة المخاطر في الشركة وتشجيع ممارسات إدارة المخاطر المناسبة. أنشأت شركة الميرة إطار لإدارة المخاطر ووظيفة مستقلة لإدارة المخاطر ، والهدف من عملية إدارة المخاطر في الشركة هو تقييم ومعالجة ومراقبة المخاطر الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على تحقيق الخطة الاستراتيجية لشركة الميرة .

لدى الميرة أنظمة وسياسات وإجراءات واضحة فيما يتعلق بإدارة المخاطر لضمان إدارة شاملة للمخاطر. يندرج دور وظيفة إدارة المخاطر ضمن اختصاص لجنة التدقيق والمخاطر ، يتم تعزيز عملية تخطيط التدقيق الداخلي من خلال مواءمة خطة التدقيق الداخلي القائمة على المخاطر مع موجز بيان المخاطر الخاص بالشركة .

نهج إدارة المخاطر

ينسجم إطار عمل إدارة المخاطر في شركة الميرة مع مكونات نموذج لجنة المنظمات الراعية للجنة توريد واي COSO وتدعم هذه العملية الرصد والتسجيل والتحليل للمخاطر وإعداد التقارير بشأنها . يخضع سجل مخاطر أعمال شركة الميرة للمراجعة الدورية بصفة ربع سنوية حيث يتم إعداده من قبل فريق إدارة الشركة وذلك لكل وحدة أعمال. ويتم بعد ذلك تجميع السجل ومراجعته من قبل شركة استشارية متخصصة، ويتم عرضة على الرئيس التنفيذي لتتم مراجعة وتقييم أبرز المخاطر، وخطط تخفيف المخاطر. ويشكل هذا العمل أساس التقرير الذي يتم رفعه إلى لجنة التدقيق في الشركة .

١٣. الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات الصادر عنها

تقوم إدارة الشؤون القانونية بالشركة بشكل مستمر بإحاطة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا عن وضع القوانين والأنظمة الجديدة أو المعدلة ، وتسعى الشركة على الدوام إلى الامتثال لجميع القوانين واللوائح الجديدة أو المعدلة، تجدر الإشارة الى انه لم تخضع شركة الميرة الى أي عقوبات أو جزاءات مالية مفروضة من هيئة قطر للأسواق المالية خلال العام ٢٠٢١ نتيجة لعدم امتثالها لأي أحكام من قوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وقواعد الإدراج والإفصاح. وتؤكد شركة الميرة أنه لا توجد حالات عدم امتثال جوهرية لاحكام القوانين المشار اليها أعلاه .

١٤. المدققون الخارجيون

في اجتماع الجمعية العامة العادية سوف يوصى مجلس الإدارة للجمعية بتعين السادة مكتب «ديلويت أند توتش» مدققاً خارجياً لشركة الميرة، بناء على توصيات لجنة التدقيق والمخاطر .

١٥. سياسة الأطراف ذات العلاقة وتعارض المصالح

في حين يتم الإفصاح عن معاملات الأطراف ذات العلاقة ، أعدت شركة الميرة سياسة رسمية تحكم المعاملات التجارية مع الأطراف ذات العلاقة وتضارب المصالح المحتمل بالإضافة إلى الممارسات والإفصاحات ذات الصلة. تم الكشف عن السياسة

بمجرد تبنيها ، كما يؤكد مجلس الإدارة أنه لم يكن على علم بوجود أي حالة تضارب في المصالح أو حالة تضارب مصالح محتملة خلال العام ٢٠٢١

وتطبيقاً للمادة (٢٥) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، فإن لدى شركة الميرة سياسة واضحة للتعامل مع الشائعات التي يتم الكشف عنها من قبل أطراف ثالثة وبشكل عام أي معلومات قد تضر بسمعة الشركة . حيث يتم معالجة وتصعيد الشائعات على أساس كل حالة على حدة بالنظر إلى مصدرها وتأثيرها المتوقع .

قام مجلس الإدارة بتعيين الرئيس التنفيذي كمتحدث رسمي معتمد للتحدث نيابة عن الشركة لنشر المعلومات العامة أو الرد على استفسارات محددة من وسائل الإعلام أو للرد على الشائعات عن طريق النفي أو الإثبات .

١٦. صفقات الأطراف ذات العلاقة

لم تجر شركة الميرة أي صفقات مع أطراف ذات صلة (كما هو محدد في نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية) خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .

لدى الشركة ضوابط ونظم تحكم دخولها في صفقات مع أطراف ذات علاقة حيث لا يجوز لأي طرف ذي علاقة يكون طرفاً أو له صلة بعملية أو علاقة أو صفقة تبرمها الشركة حضور اجتماع المجلس أثناء مناقشته تلك العملية أو العلاقة أو الصفقة، ولا يحق له التصويت على ما يصدره المجلس من قرارات بشأنها. وفي جميع الأحوال يحرص المجلس ان تصب كافة العلاقات التي تقيمها الشركة مع الغير في مصلحة الشركة، وأن تكون جميع الصفقات التي تبرمها وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاري بحت، والا تتضمن شروطاً تخالف مصلحة الشركة .

للحصول على معلومات حول الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة، يرجى الرجوع إلى ملاحظة رقم (٢٥) «الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة» ضمن القوائم المالية المدققة والموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .

١٧. التداول الداخلي «المطلعين»

قامت شركة الميرة بوضع قواعد وإجراءات تحظر على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين والمطلعين التداول على أسهم الشركة خلال فترة الحظر المحددة من جانب بورصة قطر وحتى الاعلان للجمهور عن البيانات المالية وفي هذا السياق، قام جميع أعضاء المجلس والإدارة العليا بالإفصاح عن جميع عمليات التداول في اسهم الشركة

١٨ . سياسة المكافآت

النظام الأساسي للشركة يحكم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، حيث تخضع لموافقة الجمعية العامة، ولا يجوز أن تتجاوز ٥٪ من صافي الأرباح يمكن توزيعه كمكافأة لسنة ٢٠٢١، كما هو منصوص في المادة ٤٢ من النظام الأساسي للشركة.

يقرر مجلس الإدارة تعويضات الإدارة العليا. وتتكون تعويضات الإدارة العليا من راتب ومكافأة بناءً على الأداء. كما يقرر المجلس حدود مكونات الراتب الثابت.

١٩ . النزاعات والخصومات والدعاوى القضائية

خلال العام ٢٠٢١ كانت الشركة طرفاً مدعى عليه في قضية تتعلق بعضوية مجلس الإدارة، وترى الإدارة أن موضوع الدعوى قد انتهى إلى عدم قبول طلبات المدعي، بخلاف ذلك لم تكن هناك نزاعات قانونية كبيرة من شأنها أن يكون لها تأثير جوهري على الشركة، علماً بأن شركة الميرة لديها بعض القضايا القانونية البسيطة المتعلقة بنزاعات ايجارية وتعتقد الشركة بناءً على أفضل أحكامها ان نتيجة هذه القضايا لن يكون لها تأثير مباشر على المجموعة سواء على أساس فردي أو مجمل .

٢٠ . حقوق أصحاب المصالح

عند اتخاذ القرارات، يطمح مجلس الإدارة إلى أخذ مصالح جميع أصحاب المصالح في الاعتبار مثل الموظفين والعملاء والموردين وبقية مكونات المجتمع الذي تعمل به الشركة. العاملون في الشركة لهم حقوق متساوية من دون أي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. وقد وافق مجلس الإدارة على سياسة الأجور والحزم التي توفر حوافز للموظفين، وذلك بهدف تحفيز الأداء بما يصب في مصلحة الشركة.

٢١ . المعاملة العادلة للمساهمين وحقوق التصويت

وفقاً لأحكام المادة ٨ من النظام الأساسي للشركة، والتي تنص على أن «للمساهمين حقوق متساوية ولهم جميع الحقوق الناشئة عن ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة»، جميع المساهمين متساوون ولهم الحق في المساواة، ولا سيما الحق في التصرف في الأسهم والحصول على حصة الأرباح وحضور الجمعية العامة والمشاركة في المداولات والتصويت على قراراتها. يحق للمساهمين أيضاً الوصول إلى المعلومات وطلبها بطريقة لا تضر بمصالح الشركة. يجوز لغير القطريين شراء أسهم الشركة، بشرط ألا تتجاوز أسهمهم ٤٩٪ من أسهم الشركة.

٢٢ . العلاقة مع المستثمرين

التزاماً من الإدارة بإقامة اتصال شفاف ووثيق مع المساهمين، والتزاماً من الشركة بحقوق المساهمين في الحصول على المعلومات يمكن لجميع المساهمين وأصحاب المصلحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالشركة وأعضاء مجلس الإدارة ومؤهلاتهم. تقوم الشركة أيضاً بتحديث موقعها الإلكتروني مع جميع أخبار الشركة بشكل مستمر، بالإضافة إلى تضمين هذه المعلومات في التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة.

٢٣ . الإبلاغ عن المخالفات

تم تصميم واعتماد آلية لتمكين أصحاب المصالح من الإبلاغ عن السلوك الذي يعتبر مشبوه، بصورة غير مشروعة وغير أخلاقية أو ضارة للشركة، وقد تم ضمان سرية المعلومات التي وردت، وحماية المبلغين عن المخالفات. كما تم الإشراف على هذه العملية من قبل لجنة التدقيق والمخاطر المختصة بتلقي البلاغات.

٢٤ . سياسة توزيع الأرباح

إن دفع أرباح الأسهم ينشأ في ضوء توصية من مجلس الإدارة ويخضع لموافقة من قبل الجمعية العامة للمساهمين، وللجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ سيوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ٩٠٪ أي ما يعادل ٠.٩٠ ريال قطري لكل سهم.

٢٥ . الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية:

دعم المبادرات البيئية

ضمن جهودها الرامية إلى ترسيخ أسس مستقبل أكثر استدامة، تلتزم شركة الميرة بتوفير الدعم اللازم لمبادرات الاستدامة والتي تهدف إلى زيادة الوعي بالمسؤولية البيئية وتعزيز ثقافة الممارسات الصديقة للبيئة في المجتمع. ومن ضمن المبادرات التي لاقت صدى كبيراً : تركيب آلات إعادة تدوير القوارير البلاستيكية والعلب المعدنية والتي تعمل حالياً في عدد من فروع الشركة، وإطلاق الأكياس الصديقة للبيئة، وإعادة تدوير الورق، وجمع البطاريات المستهلكة بالتعاون مع وزارة البلدية والبيئة من أجل التخلص منها بشكل آمن يحمي المجتمع من أضرارها.

أن المبادرات البيئية الطموحة التي تطلقها الميرة مسترشدة برؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وركائزها الأربع: التنمية الاقتصادية، البشرية، الاجتماعية والبيئية، قد آتت ثمارها وساهمت في ترسيخ الممارسات المستدامة في شتى أنحاء قطر.

دعم المبادرات والأنشطة والفعاليات الاجتماعية والرياضية

تلتزم الشركة بالمساهمة بنسبة ٢,٥٪ من أرباحها السنوية في صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية للشركات وفقاً لما يقتضيه قانون حكومة دولة قطر، بناءً عليه فإن مساهمة شركة الميرة بمبلغ ٤,٦١٨,١١٢ مليون ريال قطري تمثل ٢,٥٪ من أرباح الميرة لعام ٢٠٢١.

٢٦ . الشركات التابعة

شركة الميرة للمواد الاستهلاكية (ش.م.ع.ق) هي الشركة الأم للشركات التالية:

- ١ . شركة الميرة القابضة «ذ.م.م»
 - ٢ . شركة الميرة للتطوير «ذ.م.م»
 - ٣ . شركة الميرة للأسواق المركزية «ش.ش.و»
 - ٤ . شركة الأسواق القطرية «ذ.م.م»
 - ٥ . شركة مكتبة الميرة «ش.ش.و»
 - ٦ . شركة ارامكس للخدمات اللوجستية «ذ.م.م»
 - ٧ . شركة مار للتجارة والخدمات «ذ.م.م»
- شركات زميلة في قطر
- شركة مخابز الأمراء «ذ.م.م»
- شركات في الخارج
- ٨ . شركة الميرة العمانية «ش.م.ع.م»
 - ٩ . شركة أسواق الميرة «ش.م.ع.م»

أعضاء مجلس إدارتنا



السيد / علي هلال علي عمران الكواري

نائب رئيس مجلس الإدارة - مُعيّن من قبل شركة قطر القابضة

يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة حصاد منذ عام ٢٠١٦.

وقد شغل الكواري عدداً من المناصب القيادية في شركة حصاد، على سبيل المثال: مدير إدارة المشاريع بالشركة قبل تولية منصب نائب الرئيس التنفيذي، كما قضى الكواري ما يقارب عشرة أعوام من حياته العملية في المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء «كهرماء»، حيث تقلد عدداً من المناصب القيادية منها رئيس إدارة العقود الهندسية.

الكواري حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة قطر وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة نورث هامتون في المملكة المتحدة.



سعادة السيد / عبدالله عبدالعزيز عبدالله تركي السبيعي

(رئيس مجلس الإدارة معين من قبل شركة قطر القابضة)

تم تعيين سعادة السيد عبدالله بن عبدالعزيز بن تركي السبيعي وزيراً للبلدية والبيئية في شهر نوفمبر ٢٠١٨.

بالإضافة إلى ذلك يستمر سعادته في شغل منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة سكك الحديد القطرية (الريل)، وقد تقلد المنصب الأول منذ مارس ٢٠١١ والثاني منذ يناير ٢٠١٧.

وتحت القيادة الاستثنائية لسعادته تمكنت شركة الريل من تحقيق الهدف المنشود لتسليم المشروع مع تحقيق كامل الشفافية والحوكمة، حيث نجحت الشركة في إطلاق خدمة التشغيل التجاري لشبكة مترو الدوحة خلال شهر مايو ٢٠١٩، أي قبل سنة من التاريخ المحدد لذلك.

شغل سعادة السيد عبدالله السبيعي منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة بروة، الشركة الرائدة في مجال التطوير العقاري والاستثمار في دولة قطر وذلك في الفترة ما بين أبريل ٢٠١١ وحتى مايو ٢٠١٤، وقبل انضمامه إلى شركة بروة، تولى سعادته منصب الرئيس التنفيذي لسميت (SMEET)، إحدى الشركات التابعة لمجموعة الديار القطرية، وعمل في الشركة منذ تأسيسها عام ٢٠٠٨ وحتى مارس ٢٠١١. وقد تولى سعادته عدة مناصب عليا ووظائف قيادية في إدارة المشاريع منذ عام ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٨ في المؤسسة العامة القطرية للكهرباء (والماء كهرماء)، حيث أدار مشاريع ضخمة للبنية التحتية تقدر قيمتها بمليارات الدولارات.

سعادة السيد عبدالله السبيعي هو عضو مجلس إدارة ورئيس اللجنة التنفيذية لشركة الريل، كما أنه رئيس مجلس إدارة شركة الميرة للمواد الاستهلاكية. كما شغل فيما سبق دور عضو مجلس إدارة في عدد من الشركات المميزة مثل مجموعة الديار القطرية، ومجموعة بروة، و«هوختييف» (HOCHTEIF)، والشركة القطرية لشبكة الحزمة العريضة، ومجموعة بنك بروة.

ولد سعادة السيد السبيعي في دولة قطر عام ١٩٧٥، وهو حائز على درجة ماجستير في إدارة الأعمال (MBA) في عام ٢٠٠٦ وشهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية في عام ١٩٩٦ من جامعة قطر.



أعضاء مجلس إدارتنا



الأستاذ الدكتور / خالد إبراهيم السليطي

(عضو مجلس إدارة مُنتخب)

خالد إبراهيم السليطي - حائز على شهادة دكتوراه - ويشغل حالياً منصب المدير العام للمؤسسة العامة للحي الثقافي كتارا. في جعبته أكثر من ٢٠ سنة من الخبرة التقدمية في مناصب أكاديمية وتسويقية وإدارية تغطي العديد من القطاعات. غالباً ما يتم الاستعانة بخبرته وبرؤيته في العديد من اللجان والمجالس.

بدأ السليطي مسيرته المهنية كمدير للمعلومات وعلاقات السوق في بورصة قطر (١٩٩٨-٢٠٠٠) فيما كان يمارس دوره، في نفس الوقت، كعميد بالنيابة لكلية الأعمال والاقتصاد (١٩٩٨-٢٠٠١) وعميد شؤون الطلاب في جامعة قطر (٢٠٠٠-٢٠٠١).

شغل الدكتور السليطي، بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ ، منصب المدير العام لمعهد التنمية الإدارية وعميد الشؤون الأكاديمية في كلية أحمد بن محمد العسكرية بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧.

وافق على قيادة بنك بروة كرئيس تنفيذي للجنة التوجيهية، بين ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٩، حيث لعب دور المدير العام لشركة الاستثمار الأولى (٢٠٠٨) خلال هذه الفترة الوجيزة.

كذلك، قاد نمو «شركة التمويل الأولى» كرئيس تنفيذي لها (٢٠٠٧-٢٠١٢) ولا يزال حتى يومنا هذا أحد كبار مستشاري شركة بروة العقارية منذ عام ٢٠٠٦.

منذ العام ٢٠١٤، ارتبط اسمه بمبادرة كتارا، أولاً كمدير لشركة مطاعم كتارا (من ٢٠١٤ حتى اليوم) ، ثم مدير لشركة «تلال كتارا» (من ٢٠١٦ حتى اليوم) ثم كمدير للمؤسسة العامة للحي الثقافي كتارا (من ٢٠١٢ حتى اليوم).

تخرج الدكتور السليطي في درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال الدولية من جامعة بريدجپورت، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٢) ثم نال شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، بالتحديد في قسم الشؤون المالية (١٩٩٤). حصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة في التسويق من جامعة ستراثكلاید، اسكتلندا عام ١٩٩٧ وعلى درجة أستاذ مشارك في التسويق في العام ٢٠٠٤. وأكثر ما يميز السليطي هو فكره الرائد والمبتكر.

وقد ساهم الدكتور السليطي، بنشاط، كعضو في اللجنة أو كعضو مجلس إدارة، في ما يقارب عشرة كيانات محلية كما شارك في المنتديات المحلية والدولية. وهو رئيس الشبكة الدبلوماسية العامة العالمية وعضو نادي «بيتا جاما سيجما» في جامعته السابقة في الولايات المتحدة. قام بتأليف العديد من الكتب حول الخدمات المصرفية وسوق الأوراق المالية.

أبرز شهادة تقدير نالها الدكتور السليطي تمثلت باختياره ضمن قائمة أقوى ٥٠٠ شخصية في الشرق الأوسط من قبل مجلة «أرابيان بيزنس» في العام ٢٠١١، كما أنه حائز على جائزة أوسكار السياحة العربية منذ العام ٢٠١٧.



السيد / محمد عبد الله المصطفوي الهاشمي

(عضو مجلس إدارة مُنتخب)

الهاشمي حاصل على شهادة بكالوريوس في علوم إدارة الأعمال والتسويق، وتخرج من جامعة دنفر كولورادو في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهو المدير العام لقطاع الأعمال الخاص مجموعة الهاشمي منذ عام ٢٠٠٧ لدى السيد الهاشمي خبرات أخرى، حيث إنه مدير/محلل تسويق أول بنك قطر للتنمية الصناعية منذ ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٥. كما شغل منصب مدير تطوير الأعمال في شركة الخليج للمخازن ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧، وتقلد عضوية مجلس إدارة النادي الأهلي ٢٠٠٠-٢٠٠٧.



سعادة الشيخ / نايف عيد محمد ثاني آل ثاني

(عضو مجلس إدارة مُنتخب)

يشغل الشيخ نايف بن عيد بن محمد آل ثاني، حالياً، منصب مدير العلاقات العامة والاتصالات في وكالة الأنباء القطرية المتعددة اللغات التي تديرها الدولة منذ تأسيسها في العام ١٩٧٥.

ويشغل كذلك سلسلة من المناصب في العديد من مجالس إدارات الشركة، بما في ذلك، رئيس شركة «ودام الغذائية»، وعضو في شركة «رتاج العقارية»، ورئيس مجموعة تميم للتجارة والمقاولات.

الشيخ نايف حاصل على شهادة الماجستير.

أعضاء مجلس إدارتنا



السيد / هتمي علي خليفة الهتمي

(عضو مجلس إدارة مُنتخب)

تقلّد السيد هتمي علي خليفة الهتمي العديد من المناصب القيادية في مجموعة من الشركات الرائدة في قطر بفضل خلفيته الأكاديمية في إدارة الأعمال.

يتولى منصب رئيس مجلس إدارة شركة الهتمي للتطوير العقاري، التي تعد واحدة من أوائل مطوري العقارات المتخصصة في التجديد الحضري في الدوحة. وهو أيضاً عضو مجلس إدارة شركة علي بن خليفة الهتمي وشركاه وشركة الهتمي لإدارة المنشآت، تحت المجموعة التجارية التي تحمل اسم الشركة والتي شهدت نمواً مستمراً منذ تأسيسها في عام ١٩٦٣.

يشغل حالياً منصب عضو مجلس إدارة شركة ملاحه، وهي شركة مساهمة قطرية عامة تتكامل فيها حلول النقل والتوريد. وقد تولى في السابق العديد من المناصب البارزة منها: عضو مجلس إدارة شركة ناقلات، وعضو مجلس إدارة شركة الدوحة للتأمين، ورئيس مجلس إدارة النادي العربي الرياضي وشركة بروة العقارية، وعضو مجلس إدارة بنك قطر الوطني، وعضو مجلس إدارة شركة الكهرباء والماء القطرية.

تم اختيار السيد هتمي علي خليفة الهتمي، ضمن قائمة الشخصيات العربية الخمسمائة الأقوى نفوذاً والأكثر تأثيراً في العالم لعام ٢٠١٢، من قبل مجلة أريبيان بزنس التي تصدر باللغتين الإنجليزية والعربية في الشرق الأوسط.

أعضاء مجلس إدارتنا | الملحق رقم ١



السيد / عيسى خالد عيسى المسلماني

(عضو مجلس إدارة مُنتخب)

تقلّد السيد عيسى خالد المسلماني عدداً من المناصب العليا المرموقة في القطاعين العام والخاص فهو عضو في اللجنة الدائمة الطوارئ في قطر ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠ (خبير إتصالات وتقنية معلومات) ومشارك في صياغة عدة قوانين للطوارئ، وعمل مستشار لشركة أوريدو خلال ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ و رئيس قسم أنظمة الإتصالات ١٩٩٠ أوريدو.. كما شغل مناصب عدة، كبير مهندسي نظم الإتصالات في أوريدو خلال ١٩٩٣، مدير نظم الإتصالات الوطنية والمشاريع ١٩٩٨ أوريدور، مدير قطاع إدارة الشبكات ٢٠٠٣ أوريدو، رئيس نظم شبكات المشاريع ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ أوريدو.

تم تعيين السيد عيسى خالد المسلماني عضو مجلس إدارة وعضو منتدب في الشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية في عام ٢٠١٨

بالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة الميرة، وقد ساهم متطوعاً في تأسيس مؤسسة الشيخ عبد الخيرية (رئيس لجنة المشاريع)، وترأس الوفود في كثير من مهمات الإغاثة والإنسانية الدولية. وكذلك مساهم في تأسيس مركز ضيوف قطر

يحمل السيد عيسى خالد المسلماني شهادة في الهندسة الالكترونية وشهادة في إدارة الأعمال وإدارة المشاريع.

ويتمتع السيد عيسى خالد المسلماني بخبرة تفوق ٣٠ عاماً، في شراء وإدارة الشركات المتعثرة وإعادة هيكلتها لتعمل بنجاح.

بالإضافة إلى خبرة طويلة في تطوير الأعمال وإدارة المشاريع الكبيرة والمعقدة وإيجاد الحلول المناسبة وخبرة في المفاوضات للعقود الدقيقة والمعقدة وتطوير العديد من المهندسين القطريين وكذلك تطوير أنظمة وقوانين الإتصالات وتقنية المعلومات والإدارة والجودة.. تحت قيادته العديد من الشركات الخاصة في المقاولات والتجارة والخدمات، شارك في الكثير من المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية والمحلية وقد مثل شركة أوريدو وقطر في العديد منها.

الإدارة التنفيذية



السيد / يوسف علي العبيدان

الرئيس التنفيذي

يوسف علي العبيدان هو الرئيس التنفيذي لمجموعة الميرة. شغل هذا الرجل الرائد في إدارة الأعمال عدداً من المناصب التنفيذية العليا والرفيعة في أكبر المؤسسات القطرية، حيث قاد العمليات ونمو الأعمال التجارية في أحد أبرز الشركات المصرفية الاستثمارية في قطر، كما عمل في مجلس إدارة العديد من المنظمات المحلية والإقليمية المرموقة.

تتسم مسيرة يوسف بسلسلة من المعاملات البارزة والمهام الواسعة النطاق في قطاع الأعمال والاستثمار في قطر. قبل انضمامه إلى الميرة، شغل يوسف موقع الرئيس التنفيذي بالإنابة في «المستثمر الأول»، وهي شركة الخدمات المصرفية الاستثمارية لبنك بروة وأحد أبرز الشركات الرائدة في هذا القطاع في قطر. خلال فترة عمله في «المستثمر الأول»، برزت مهارات يوسف المحورية في الكفاءة والفعالية التشغيلية للمجموعة، وفي ابتكار المنتجات الاستثمارية، وتنويع المحافظ الاستثمارية والتوسع في أسواق جديدة بالإضافة إلى غيرها من الإنجازات. تحت قيادته وإدارته، أكملت المجموعة عملية إعادة هيكلتها الكبرى، وقادت العديد من المعاملات التاريخية، وأعطت أفضل أداء في أكبر مشروع استثماري للشركة.

يشغل يوسف أيضاً منصب عضو مجلس إدارة العديد من المنظمات المرموقة في قطر، وأبرزها، منصب رئيس مجلس الإدارة «تنوين» و Emaded Equipment Leasing Company، ونائب رئيس مجلس الإدارة «سميت»، وعضو مجلس إدارة شركة الديار القطرية - مجموعة بن لادن السعودية JV وشركة Nuzul Holding وشركة «وصيف» التابعة لشركة بروة العقارية.

نال يوسف درجة البكالوريوس في العلوم المالية ثم درجة الماجستير في الآداب في التسويق والاتصالات المتكاملة من جامعة ولاية كاليفورنيا.

أعضاء مجلس إدارتنا | الملحق رقم ٢

Al Meera  الميرة

www.almeera.com.qa